استراحة عامل

بعد العمارة وواسط وكربلاء

بابل الرابعة في تعاطي المخدرات وزراعة الخشخاش

بابل / مكتب المدى

اعلن الامين العام لمنظمة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السيد فارس عبد السماوي عن تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات في بابل حيث تأتي بالدرجة الرابعة بعد العمارة وواسط وكربلاء وقال: لم تقف المحافظة عند هذا الحد بل بدأ الخشخاش يزرع في ناحية الكفل التابعة لها.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقدته الأمانة العامة لمنظمة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مع المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية حول ظاهرة تعاطي المخدرات في بابل وحضره العديد من المعنيين في الجامعات العراقية ورجال الدين وممثلو منظمات المجتمع المدني وعدد من الاطباء عقد تحت شعار (من اجل عراق خال من المخدرات).

ودعا السماوي الى ضرورة اعداد برنامج متمثل بانشاء اجهزة أمنية متطورة لمكافحة المخدرات ودعم حرس الحدود والكمارك بالاجهزة والمعدات الخاصة بالكشف والضغط على دول الجوار لمراقبة الحدود ومنع شبكات التهريب من الدخول الى العراق.

التعليم العالي تقرر معاملة موظف العقد أسوة بالدائم

بغداد / المدى

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي معاملة الموظف المتعاقد معه أسوة بموظف الملاك الدائم في الحقوق والواجبات والامتيازات واحتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد المدني وذلك وفق قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ذي الرقم (٦٠٣) .

ذكر ذلك مدير عام الدائرة الإدارية والقانونية في الوزارة الدكتور ماهر العبيدي لـ (المدى) وقال: أن الوزارة حددت شروطاً وضوابط لتنفيذ هذا القرار تقضي بأن يكون موظف العقد من الأوائل والمتميزين وله خدمة مناسبة أكسبته خبرة جيدة فيما منحت الجامعة صلاحية التعيين والتثبيت والاستغناء عن موظف العقد .

وأشار الدكتور العبيدي إلى أن موظف العقد الذي تنهى خدماته يعامل أسوة بموظف الملاك الدائم في الحقوق والامتيازات وحسب قانون الخدمة المدنية ذي الرقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠، فيما يثبت تعيين موظف العقد في حالة الحاجة أليه .

تقرير المفتش العام لوزارة النفط يكشف:

مليار دولار خسائر وزارة النفط جراء العمليات العسكرية والسلب والنهب

(٧) مليارات دولار خسائر الوزارة جراء استهداف أنابيب النفط

بغداد / كريم السوداني

كشف تقرير الشفافية الاول الذي أصدره مكتب المفتش العام في وزارة النفط عن اهم الملاحظات حول تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية واشار التقرير الذي حصلت (المدى) على نسخة منه الى تدهور الوضع الامني ووجود تهديدات مستمرة للعاملين والمقاولين والمتعهدين وكذلك تحديد آلية التخصيص للعملة الاجنبية الامر الذي ادى الى عدم ترويج طلبات الشراء للمعدات الضرورية وكذلك لم يتم تسلم المواد الاحتياطية اللازمة للاعمار التي طلبت من الشركات الامريكية (KBRو -PAE SONS)فضلاً عن تأخير توفر التخصيصات المالية بالعملة المحلية والصعبة حيث تم تسلم الدفعة الرابعة والاخيرة للعملة المحلية لعام ٢٠٠٤ في نهاية الشهر العاشر التي بلغت نسبة (٦٥٪) من اجمالي التخصيصات لتنفيذ المشاريع لعام ٢٠٠٤ مما جعل الاستفادة منها غير ممكنة خلال فترة الشهرين المتبقيين من سنة ,٢٠٠٤

وأضاف تقرير الشفافية الاول ان عدم انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية يعود إلى تأخر اجراءات طلبيات شراء المواد بسبب صعوبة الحصول على عروض محلية بالمواصفات المطلوبة من ناحية وتلكؤ العديد من الشركات التي تمت الاحالة اليها في الموافقة على صيغ العقود والتوقيع عليها من ناحية اخرى.

وكذلك صعوبة تنقل العاملين المكلفين بتنفيذ المشاريع الى مواقع العمل وصعوبة أرسال المواد والمعدات وخزنها في مواقع العمل مع محدودية أوقات العمل بسبب الظرف الامني.

فضلا عن عدم توفر المعدات الانشائية ووسائط النقل وقدمها مثل (كرينات، حادلات، شفلات) مع تعذر حصولها في الاسواق المحلية وان حصل ذلك فأن الاسعار تكون عادة باهظة الثمن مع أفتقار الوزارة الى المكائن والمعدات التخصصية (مكائن التثقيب ومكائن اللحام الاوتوماتيكية) وان اغلبها من الموديلات بين (١٩٨٠-١٩٩٠) واضاف التقرير الى ذلك رفض بعض المقاولين الاستمرار في التنفيذ الموضعي للأعمال بسبب المخاوف الامنية ومطالبتهم بزيادة مبالغ العقود المبرمة معهم.

وأكد تقرير الشفافية الاول الذي أصدره مكتب المفتش العام في وزارة النفط ان اجمالي الملاك المشغول للقطاع النفطي حالياً (٧٠٣٧١) منتسباً منهم ضمن محافظة بغداد بحدود (١٤٤٥٠) أما في باقي محافظات البلاد فقط وصل العدد الى (٥٥٩٢١) علماً ان المتعاقدين الذين يبلغ عددهم ١٧٨٠ متعاقداً لايدخلون ضمن الملاك المشغول موضحاً ان الملاك المصدق لعام ٢٠٠٥ يبلغ (٨١٤٦٠) درجة وظيفية.

فيما بلغت اعداد المعادين الى الخدمة من (المفصولين والمتقاعدين وتاركي العمل) لاسباب سياسية منذ ٤/٩/ ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٥/٦/٣٠ بحدود (٢٣٩٣) منتسباً.

أما اعداد المعينين الجدد ولنفس الفترة فقد بلغت (٤٦٠٩) منتسبين.

وأستعرض التقرير ابرز واهم المعوقات التي واجهها القطاع النفطي خلال سنة (٢٠٠٤) والنصف الاول من سنة ,٢٠٠٥ حيث سلط التقرير الضوء على تقادم البنى النفطية التحتية من جهة وتعرضها الى التخريب من جراء العمليات العسكرية واعمال النهب والسلب من جهة اخرى الى جانب الصعوبة في تعويضها بعد ان بلغ اجمالي القيمة الاستبدالية للاضرار اكثر من (١,٤) ترليون دينار مايعادل (١مليار دولار) أضافة الى وثائق ودراسات وخرائط يصعب تعويضها محلياً او بالاعتماد على الاسواق العالمية لقدمها.

مع تدني نسب انجاز المشاريع النفطية الاستثمارية بسبب الحالة الامنية المتردية في البلاد عموماً، مما تسبب في تلكؤ المقاولين والشركات الاجنبية وحتى المحلية في تنفيذ المشاريع او احجامها في اغلب الحالات عن قبول المشاريع اضافة الى تأخر اطلاق التخصيصات المالية الى النصف الثاني من السنة المالية (٢٠٠٤).

وعد التقرير ان من اهم وابرز المعوقات هو تهريب النفط الخام او المشتقات النفطية بشكل غيرقانوني عن طريق المنافذ الحدودية وهي ظاهرة خطرة تسببت في ارباك عمل الوزارة لاسيما في النشاط التوزيعي والتسويقي ونجم عنها خسائر مالية كبيرة (خصوصاً ان كميات كبيرة من تلك المشتقات المهربة هي أساساً مستوردة وبكلف عالية اذ بلغ حجم الاستيرادات مبلغاً يقدر بـ(٢,٥ مليار دولار سنوياً) الامر الذي خلق الفرص الملائمة للمهربين والمحتكرين والمستفيدين من الازمات وما يستتبعه من تواطؤ وتعاون من قبل العاملين في مجالات النقل والتوزيع وفتح مجالات واسعة للفساد الاداري في القطاع النفطي.

ويرى التقرير ان استهداف وتخريب المرافق النفطية الحيوية والخطوط الناقلة والمصافي من معوقات اداء القطاع النفطي وقد نجم عنه أرباك انشطة الانتاج والتوزيع وتذبذب معدلات التصدير للنفط الخام وزيادة الحاجة الى استيراد المشتقات النفطية بكلف عالية وبالعملة الصعبة وبالتوازي مع ظاهرة التهريب، حيث بلغت الخسائر المالية الناجمة عن الاستهداف والتخريب خلال فترة الحرب الاخيرة ومابعدها حوالي ٧ مليارات دولار ولتقادم قانون الوزارة ونظامها الداخلي والهيكل التنظيمي للوزارة ولجميع التشكيلات النفطية التابعة لها مما ادى الى عدم الاستجابة للتغييرات السياسية والاقتصادية الحاصلة في البلاد، ولضعف التنسيق المركزي بين الوزارة وتشكيلاتها ادى الى تشتيت الاحصاءات والبيانات القيمية والكمية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المهمة والسريعة.

واشار التقرير الى الضعف الكبير في منظومة التقييس والسيطرة الكمية والنوعية حيث لاتوجد عدادات واجهزة قياس في كثير من المفاصل والمواقع المجهزة وكذلك العطلات المستمرة في العاملة منها فضلاً عن الضعف الواضح في برامج التأهيل والتطوير النوعي للملاكات العاملة في القطاع النفطي وزجها في اختصاصات مناسبة طبقاً لخطة علمية مدروسة.

وبهدف تنشيط وتصحيح الاوضاع الانتاجية والتشغيلية في عموم المرافق النفطية اوضح التقرير انه يجب تفعيل الاجراءات الرقابية ومعالجة المعوقات ومكافحة الفساد في مفاصل الوزارة مع رفع مستويات انجاز المشاريع والعقود بالسرعة الكافية والشفافية المطلوبة وعلى هذا الاساس اعدت وزارة النفط مجموعة من السياسات واتخذت عدة اجراءات اهمها: تشكيل لجان وزارية مركزية تضم الوكلاء والمستشارين والمدراء العامين وكوادر متقدمة في الوزارة لمراجعة المناقصات والعقود المركزية لمتابعة اجراء المناقصات والاحالات وانشاء العقود والاشراف على عقود تسويق النفط وتوخي الدقة والموضوعية في ابرام عقود بيع وشراء النفط الخام التي تتم من قبل شركة تسويق النفط (سومو) مع استحداث وحدة البيانات الاقتصادية والمالية في الدائرة الاقتصادية والايعاز الى وكلاء وزارة النفط والمدراء العامين والمسؤولين بتواجدهم المستمر في محطات التعبئة لغرض مراقبة ادائها والاشراف عليها لاسيما محطات تعبئة النفط الابيض والكاز والبنزين.

ومن اجل السيطرة على عملية التهريب ألزم التقرير صدور قرار واضح وصريح من وزارة النفط بأعتبار كامل مبالغ المنتجات المعدة للتهريب حقاً رسمياً لمن يقوم بالابلاغ عن العملية وكشفها للسلطات المختصة ويهدف هذا الاجراء الى الحد من حالات التهريب الحاصلة والمسببة في حدوث ازمات.

واشار التقرير الى اطلاق مبدأ الشفافية في المعاملات بشكل عام لاسيما المناقصات والعقود والبيانات ذات الاهمية ونشر التقارير لاطلاع الجمهور عليها.

ومن اجل معالجة الظواهر السلبية اكد التقرير تشكيل لجنة وزارية تحال اليها مخالفات التوزيع وتوجيه العقوبات الصارمة مع تشكيل هيئة تفتيش توزيع المنتجات النفطية بأشراف مكتب المفتش العام في الوزارة للقيام بعمليات التفتيش المركزي للمحطات والساحات والمعامل مع اصدار التشريعات الجديدة للتعامل مع بعض حالات الغش والتلاعب التي يمارسها اصحاب الحوضيات الناقلة او المركبات المحورة ومصادرة المنتوج والحوضية او المركبة.

مؤكداً التنسيق مع وزارة الداخلية بشأن السيطرة على المنافذ البحرية والبرية بغية الحد من عمليات تهريب المنتجات.

الشركات الامريكية (KBRو PAESONS)تخلّ بتسليم المواد الاحتياطية للقطاع النفطي

الأمطار الغزيرة في واسط لا تثني العرسان عن حفلات زفافهم

واسط / جبار بجاي

احتفل العرسان في مدينة الكوت بمحافظة واسط الخميس الماضي بطرائق مختلفة بعد أن أعاقت الأمطار معظمهم، في وقت لم تثن آخرين عن الاحتفال وتسيير مواكب الزفاف وسط الشوارع الغارقة في المياه والأطيان بينما اختصر فريق ثالث الامر كله واكتفى بتهنئة الأهل .

الأمطار التي استمر هطولها بغزارة ثلاثة ايام متتالية رسمت اكثر من مشهد في المدينة ، جميعها متناقضة: كانت حفلات الأعراس التي أقيمت جزءاً من ذلك المشهد .

وقال أحد المتزوجين: كنت انوي إقامة احتفالية كبيرة بمناسبة زفافي ، وبدأت بتوزيع الدعوات منذ يوم الاثنين الماضي للأقارب والأصدقاء واهل المحلة على أمل أن تكون هناك احتفالية للعرس كما هو شائع دائما لكن الامر لم يكن كما نريد . أصبت بخيبة أمل ويأس ، لا اعرف ماذا افعل أمام (نعمة) المطر فلا مجال للتأجيل بعد، لقدوم شهر محرم ، اختصرت الموضوع الى حد كبير لكنني أصبت بالحرج أمام الذين جاءوا لتهنئتي لكنهم (مبللون) وكانت تعليقات كثيرة سمعتها لكن الحمد لله خف المطر وانتهى الامر .

ووصفت (غدارة مثني) ٥٤ عاما والدة العريس فيصل كاظم التميمي تسكن في حي الجماهير عند الضاحية الغربية للمدينة وصفت المطر بأنه نعمة وبركة وقالت: (رجل العروس خضرة) أي أن قدومها بركة للبيت .لكنها لم تخف مشاعرها التي اختلط فيها الفرح مع المطر وراحت تزغرد تحت نعمة المطر

واضافت: كنت انتظر هذا اليوم كثيرا لافرح بزواج ولدي لكن المطر وحالة الشوارع التي أغرقتها المياه وسدتها الأوحال حالت دون ذلك الفرح بعد أن اختصرنا حفلة العرس علينا فقط لكن هناك من تحمل المطر وحضر إلينا .مشاركا في الفرحة التي قالت انها: فرحتان بفرحتين (مطر وعرس)

ولفت مفوض المرور احمد حسين الدبعون الانتباه الى أن البعض من العرسان لم يبال بهطول الأمطار. وراح المحتفلون يرقصون كما في العادة تحت الرذاذ دون أن يبالي أحد منهم بالحال

وقال: كنت اقف في تقاطع المتنبي تحت المظلة التي لم يكن بمقدورها أن تحمينا من زخات المطر ، رأيت اكثر من موكب للزفاف يمر لكن بمنظر وصفه بأنه (ساخر).

وأضاف كنت مدعواً لحفلة زفاف لزميل لي لكن في حي آخر يبعد عنا كثيرا ، لم اذهب واكتفيت بتهنئة العريس (باسم) من خلال الموبايل .

وهكذا فعل آخرون مستخدمين الهاتف سواء الأرضي او النقال لتقديم التهاني للعرسان بعد أن حالت الأمطار دون مشاركتهم إياهم في الاحتفالية التي أقيمت

يذكر أن شهر ذي الحجة يشهد كثافة في حفلات الأعراس التي تتوقف عادة في العراق بالذات في شهري محرم وصفر .

٧٥ مليون دولار لإعادة البنى التحتية لمدينة الرمادي

بغداد / رياض القره غولي

اعلن وزير الصناعة والمعادن رئيس لجنة اعمار مدينتي الفلوجة وتلعفر المهندس أسامة عبد العزيز النجفي عن تخصيص مبلغ ٧٥ مليون دولار لاعادة إعمار البنى التحتية لمدينة الرمادي والاقضية التابعة لها (عنة وراوة وحديثة والقائم).

وقال ان تخصيص هذا المبلغ جاء خلال زيارة السيد رئيس الوزراء وعدد من المسؤولين لمدينة الرمادي واصفاً تلك الخطوة بالمفيدة جداً لتقريب وجهات النظر ومعرفة الوضع الحقيقي للمدينة.

واوضح النجفي ان تخصيصاً آخر حصلت موافقة مجلس الوزراء عليه بمبلغ ٧٥ مليون دولار آخر يسلم كدفعة تعويضات لاهالي الفلوجة المتضررين مع استمرار جهود اللجنة في الحصول على مبالغ تعويضات خاصة بعوائل الشهداء الذين سقطوا في المدينة جراء العمليات العسكرية والبالغ عددهم (٢٥٠٠) شهيد.

وأضاف السيد وزير الصناعة والمعادن ان لجنة الإعمار انجزت اكثر من ٦٠٪ من المشاريع الخاصة بإعادة البنى التحتية لمدينة الفلوجة مع استمرارها بتنفيذ عدد آخر من المشاريع في كل مجالات الإعمار.

وذكر ان لجنة اعمار تلعفر بدأت بتنفيذ إعمار المدينة بعد تحديد التخصيصات اللازمة لها حيث ستنفذ الاعمال من قبل اهالي مدينة تلعفر فقط بهدف توفير فرص عمل لهم.

من جهة اخرى أبرمت شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية أحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عقداً مع وزارة النفط يقضي بتجهيز شركة تعبئة الغاز وشركة توزيع المنتجات النفطية بـ(٤٦) محولة من محولات توزيع الطاقة الكهربائية وبانواع مختلفة.

واوضح مصدر مسؤول في الشركة ان الكلفة الاجمالية لهذا العقد بلغت ما يقرب من (٣٦٠٥١٠٥٠٠) دينار مضيفاً ان للشركة عقداً آخر مع الشركة العامة للسكك الحديد العراقية يقضي بتجهيزها بمحولات توزيع الطاقة الكهربائية بقيمة (١٣) مليوناً و (٦٠٠) الف دينار.